

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٨١ لسنة ١٩٧٢

باعتبار مشروع إقامة خزان على مياه الشرب بقرية أبو عيانة  
مركز قطور بمحافظة الغربية من أعمال المصلحة العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمصلحة العامة أو التحسين والتوازن المعدلة له؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمصلحة العامة والاستيلاء على العقارات؛

قرر:

مادة ١ - يعتبر من أعمال المصلحة العامة مشروع إقامة خزان على مياه الشرب بقرية أبو عيانة مركز قطور بمحافظة الغربية .

مادة ٢ - يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأراضي اللازمة للمشروع والبالغ مساحتها ٨ قراريط و ١٢ سهما (ثمانية قراريط واثنا عشر سهما) والموضحة حدودها وأسماء ملاكها بالمذكورة والرسم المرفق .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

مدير إدارة الجمهورية في ٢٠ رجب سنة ١٣٩٢ ( ٢٩ أغسطس سنة ١٩٧٢ )

أنور السادات

### مذكرة

لقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٠٨١ لسنة ١٩٧٢

باعتبار مشروع إقامة خزان على مياه الشرب بقرية أبو عيانة

مركز قطور بمحافظة الغربية من أعمال المصلحة العامة

في إطار خطة الدولة التي تهدف إلى توفير مياه الشرب النقية في جميع أنحاء الجمهورية واتفق كل من المجلس التنفيذي لمحافظة الغربية والسيد المحافظ على مشروع إقامة خزان على مياه الشرب بقرية أبو عيانة مركز قطور وذلك لتوفير الضغط الكافي لمدينة القرية المذكورة والتغلب على المجاورة بالمياه .

وقد وقع الاختيار على الموقع اللازم لإقامة هذا الخزان وهو الموضع حدوده ومعامله على الرسم المرفق ، وهو عبارة عن قطعة أرض زراعية مساحتها ٨ قراريط و ١٢ سهما واقعة بحوض الاغا نمرة ٦ ضمن القطعة رقم ٤٦ بزمام ناحية قرية دماط مركز قطور ملك السيد / محمد أحمد أبو عيانة الذي تبرع بها من أملاكه مساهمة منه في هذا المشروع الحيوي واستوفيت إجراءات قبول التبرع .

وقد وقع الاختيار على الموقع اللازم لإقامة هذا الخزان وهو الموضع حدوده ومعامله على الرسم المرفق ، وهو عبارة عن قطعة أرض زراعية مساحتها ٧ قراريط و ٤ أسهم واقعة بحوض الرملية نمرة ٤ ضمن القطعة رقم ٥ بزمام قرية الرملية ملك السيد الدكتور صبحي راغب ابراهيم الذي تبرع بها من أملاكه مساهمة منه في هذا المشروع الحيوي واستوفيت إجراءات قبول التبرع

ونظرا لأن المساحة المشار إليها أرض زراعية فقد وافق السيد وزير الزراعة واستصلاح الأراضي على تقرير صحة النفع العام للمشروع وذلك بالكتاب رقم ٦٦٩ بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٢

هذا وقد أشارت محافظة الغربية إلى أن الاعتماد المالي الخاص بإقامة هذا المشروع مدرج بميزانية الهيئة العامة لمياه الشرب للعام المالي ١٩٧١ - ١٩٧٢ وطلبت استصدار قرار رئيس الجمهورية باعتبار مشروع إقامة هذا الخزان من أعمال المصلحة العامة طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمصلحة العامة أو التحسين والتوازن المعدلة له .

لذلك فقد أعدت الوزارة مشروع القرار اللازم في هذا الصدد متضمنا اعتبار مشروع إقامة خزان على مياه الشرب بقرية الرملية مركز طنطا بمحافظة الغربية من أعمال المصلحة العامة .

ويتشرف وزير الإسكان والتشييد بعرض مشروع القرار المرفق ، برجاء التفضل بتوقيعه في حالة الموافقة .

وزير الإسكان والتشييد

مهندس : عبد العزيز كمال

### كشف حصر

باسم الملاك المتداخلة بالموقع المتبرع به لمشروع إقامة

خزان على مياه الشرب بقرية الرملية مركز طنطا محافظة الغربية

مساحة التبرع ٧ قراريط و ٤ أسهم حوض الرملية رقم ٤ قطعة رقم ٥ نوع الزراعة ( لا يوجد ) اسم المالك المتبرع الدكتور صبحي راغب حنا عل إقامته بميدان الساعة بطنطا موافقة المالك بالتبرع بدون ثمن جملة أملاكه الأخرى ٤٠ فدانا ، ( ملاحظات إقرار التبرع محفوظ بمديرية الإسكان والتشييد بطنطا ) .

هذه البيانات طبق الأصل من البيانات بملف المشروع بمساحة طنطا ٤

المدير العام

( إمضاء )

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلى نظام السامين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ؛

### قرر :

مادة ١ - تعيين السيد المهندس محمد عبد أمين سالم الشواربي ، رئيساً لمجلس إدارة شركة وادي كوم امبو بحرتب قدره ٢٠٠٠ جيه سنويا ، مع منحه بدل التمثيل المقرر .

مادة ٢ - على وزير العمولة لاستصلاح الأراضي تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذي الحجة سنة ١٣٩٢ (٦ يناير سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

### قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون المحكمة العليا الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٧٠ بتعيين رئيس ونائب رئيس وأعضاء المحكمة العليا ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٦ لسنة ١٩٧١ بتعيين نائب رئيس المحكمة العليا ؛

### قرر :

مادة ١ - يستمر رئيس المحكمة العليا ونوابه والأعضاء في ممارسة وظائفهم وفقاً للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه وذلك لمدة سنة اعتباراً من تاريخ انتهاء منتهم الحالية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذي الحجة سنة ١٣٩٢ (٧ يناير سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

ونظراً لأن المساحة المشار إليها أرض زراعية فقد وافق السيد وزير الزراعة واستصلاح الأراضي على تقرير صفة الفع العام لاشروع وذلك بالكتاب رقم ٦٦٩ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٣١

هذا وقد أشارت محافظة الغربية إلى أن الاعتماد المالي الخاص بإقامة هذا الخزان مدرج بميزانية الهيئة العامة لمياه الشرب للعام المالي ١٩٧٢/١٩٧١ وطلبت السير في إجراءات استصدار قرار رئيس الجمهورية باعتبار مشروع إقامة هذا الخزان من أعمال المنفعة العامة طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له .

لذلك فقد أعدت الوزارة مشروع القرار اللازم في هذا الصدد متضمناً باعتبار مشروع إقامة خزان على مياه الشرب بقرية أبو عيانة مركز قطور بمحافظة الغربية من أعمال المنفعة العامة .

وتشرف وزير الإسكان والتشييد بعرض مشروع القرار مفرغاً في الصيغة القانونية ، برجاء التفضل باعتماده في حالة الموافقة ما

وزير الإسكان والتشييد

مهندس : عبد العزيز كمال

### كشف حصر

بإسماء الملاك المتداخلة بالشرع بالتبرع به مشروع إقامة خزان على مياه الشرب بقرية أبو عيانة مركز قطور محافظة الغربية

مسطح التبرع ٨ قرار يسطح ١٣ مباحوض الاغذ رقم ٦٠ ضمن القطعة رقم ٤٦ نوع الزراعة (لا يوجد) اسم المالك التبرع به محمد سيد أحمد أبو عيانة محل إقامته أبو عيانة مركز قطور موافق بالتبرع بدون ثمن جملة أملاكه الأخرى ٥٤ فدانا (ملاحظات إقرار التبرع محفوظ بمديرية الإسكان والتشييد بطنطا) . هذه البيانات طبق الأصل من البيانات بنفس المشروع بمساحة طنطا .

المدير العام

(بمضاء)

### قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والمسكرين ، المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ ؛